خامسا/ الفكر الاجتماعي عند اليونان القدامى

إن الفكر الإجتماعي اليوناني يمكن القول بأنه من أنفس المراحل الإنسانية من حيث العطاء والإبتكار وهذا يظهر جليا في كل ما قدمته للعلوم، حيث لا يمكن الكلام عن أي شكل من أشكال المعرفة دون الوقوف عند الحضارة اليونانية وما قدمته للإنسانية عامة. ونشير إلى مسألة هامة وهي شساعة الفكر والفلسفة اليونانية وتعدد مفكريها وفلاسفتها ومدارسها ومذاهبها، غير أننا سنتطرق لأشهر فيلسوفين. وهما أفلاطون وأرسطو.

أفلاطون: ولد سنة 427 وتوفي في347 ق.م، وهو تلميذ سقراط.

اهتمام أفلاطون لم يكن موجهاً إلى الإنسان كفرد فحسب، بل أيضاً ككائن اجتماعي يعيش في ظل نظام سياسي معين، ولهذا فقد كان من الضروري أن يفسر السلوك الفردي للإنسان، وكذلك الصورة الاجتماعية والسياسية لنشاطه في علاقاته مع الآخرين، غير أن أفلاطون كأستاذه سقراط كان يعتبر النفس أسمى من الجسد، بل يعتبرانها حاصلة على الوجود الحقيقي، أما البدن فوجوده ثانوي وغير مؤكد.

والفضائل عند أفلاطون أربع، وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة، ووظيفة العدالة أن تحفظ النظام والتناسب بين الفضائل الثلاث الأولى. فالحكم فضيلة العقل والعفة فضيلة النفس الشهوانية، وأما الشجاعة فهي وسط بينهما وهي فضيلة النفس العصبية، فإذا ما تحقق التوازن أي العدالة بين قوى النفس وفضائلها حصلت النفس على السعادة.

وهذه العدالة هي حالة باطنية عقلية أخلاقية تتجاوب مع النظام في العالم المحسوس، ويبدو فيها جمال النفس في سيطرتها على شهوات ورغبات الجسد، فأسمى الملذات هي فضيلة العقل أي الحكمة، وفيها يكمن خير الإنسان وسعادته.

فالجسم هو سجن النفس ومحبسها ولا مناص لها من التحرر من أغلاله والانطلاق إلى العالم الأعلى إلا بالتطهر والمجاهدة أي باتزان النفس وممارستها للفضائل والحكمة.

المجتمع الطبيعي وتطوره:

أفلاطون كان يرى أن الإجتماع البشري حاجة طبيعية لا تحتاج إلى إرادة التعاقد بين بني البشر، ذلك لأن الفرد لا يمكن أن يحيا إلا في مجتمع سواء كان هذا المجتمع هو الأسرة أم المدينة، والمجتمع المثالي هو الذي يطابق النظام الطبيعي في البساطة والصلاح، ولكن مثل هذا المجتمع لا يوجد لأن المجتمعات تقوم على نظم فاسدة متدهورة.

ويقول أفلاطون إن المجتمعات تطورت من البساطة إلى التعقيد، فيقول إن المجتمع الطبيعي كان يتألف من عدة أسر مجتمعة معاً بقصد إشباع حاجاتها الأولية من مأكل وملبس ومسكن، ولكن الإنتاج سرعان ما يتزايد ويتحسن ويصبح أكثر مرونة بفضل تطبيق نظام تقسيم العمل فيشيع التخصص وتتمايز الحرف و المهن، فيظهر في هذا المجتمع البسيط حدادون وصناع الأحذية ونجارون ورعاة، ولكل منهم عمله الخاص به.

وأفلاطون هو مؤلف كتاب "الجمهورية" الذي اشتهر به، ويبدو انه من خلال أراء أفلاطون في هذا الكتاب انه لم يعر اهتماما كبيرا لا النشاط الإقتصادي ولا المشكلات الواقعية المتصلة به، فقد أسس لمدينة فاضلة ومجتمع مثاليا، ولذلك ترفع عن كل ما هو مادي دنيوي، فاحتقر التجارة والصناعة لكنه تحمس للزراعة. وفي "الجمهوري" وضع أفلاطون تصميما مثاليا للمجتمع، حيث قسم الناس إلى ثلاث طبقات:

- الحكام: وهم الفلاسفة يتميزون بالحكمة، ويختصون بالثقافة الفلسفية العالية فيدرسون جميع العلوم وما بعد الطبيعة.
- المحاربون: يتميزون بالشجاعة، ويتلقون تربية رياضية وموسيقية حتى سن الثامنة عشر من العمر، ثم يدربون على الجندية.
- الفلاحون والصناع: وميزتهم الإعتدال، وهم يشتركون في مراحل التعليم الأولى.

ولكي يكون البناء الاجتماعي والسياسي صحيحًا سليمًا رأى أفلاطون أنه يجب أن تبدأ عملية التربية قبل الميلاد حتى نضمن له وراثة سليمة، ولهذا فقد قضى على حرية تكوين الأسرة كما قضى على الملكية الخاصة بالنسبة لطبقتي الحكام والحراس.

وحكام المدينة سيشرفون على عملية الزواج وذلك بضبط العدد بحيث يلائم النسبة المطلوبة للمحافظة على ثبات عدد السكان، كما أنهم سيشرفون على الزواج بحيث تتفق مع ما ينشدونه من مبادئ وراثية تعين على إنتاج نسل قويم، وسيجعلون همهم أن ينسل خير الرجال أكبر عدد من الأبناء، ويؤخذ الأبناء جميعًا من والديهم ساعة الميلاد وستتخذ الحيطة العظيمة ألا يعرف والد ولده وسيلقى بالأطفال الناقصين في ملكاتهم في مكان مجهول غريب، فذلك ما ينبغي فعله إزاءهم.

فلابد من تربية طويلة لكي تنتج الحاكم الماهر، ولذلك فإن الحكومة توضع في أيدي الأقلية، ورأي أفلاطون أن الفراغ ضروري لتحصيل الحكمة، وإذن فلن تتوافر الحكمة لأولئك الذين يضطرون إلى العمل لكسب قوتهم وإنما يتوفر فقط للذين يمتلكون وسائل العيش بغير عمل أو للذين تزيح عنهم الدولة عبء التفكير في أمر معاشهم، وهذه وجهة نظر أرستقراطية في صميمها.

أما عن طبيعة الاجتماع الإنساني ونشأته الأولى فيرى أفلاطون أن المدينة عبارة عن وحده حية مكونة من أجزاء كما يتكون جسم الإنسان من أعضاء. وكل جزء من أجزائها يؤدي وظيفة خاصة كما تختلف أعضاء الجسم الإنساني في أداء وظيفتها، وترتبط هذه الأجزاء بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا وتجتمع كلها في مركز واحد وتسعى إلى غاية مشتركة شأنها في ذلك شأن جسم الإنسان وهذا الشعور بالحياة المشتركة والتعاون الوثيق والغائية الجمعية يؤكد على أن الضرورة الاجتماعية انسجام الرغبات الخاصة والإرادات الفردية وتوازن الميول والمصالح الذاتية ويستحيل على هذه الوحدة الروحية أن تتحقق في مجتمع تطغى مصالح فريق على الفريق الآخر.

يريد أفلاطون أن يقرر أن (الحاجة الإنسانية) هي التي تدفع إلى الاجتماع المنظم، ولما كانت ضروريات الحياة هي الدافع الجوهري لقيام المجتمع فيجب إذن أن يحتوي على طبقة مزودة بالرغبة في العمل وظيفتها تحقيق الحاجة الضرورية من زراعة وصناعة وتجارة وهذه الطبقة تشبه القوة الشهوانية في النفس الإنسانية. بيد أن ضرورة الوجود وحب البقاء لا تكفي المدينة، فلابد من أن تقوم معها ضرورة الدفاع عن أفراد المجتمع وحماية مصالحهم ولذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى طبقة المحاربين وهي من خصائصها الشجاعة وهذه الطبقة تشبه القوة الغضبية أو (قوة النزوع) في النفس الإنسانية.

غير أن الدولة الفاضلة لا يكفيها أن تحقق لنفسها سبل العيش ووسائل الدفاع ولكن يجب أن تحكم نفسها بنفسها أي يجب أن تكون فيها هيئة وظيفتها الإشراف على الناحية الإدارية وسن القوانين ونشر العدالة وتحقيق سعادة المواطنين. هذه الطبقة هي طبقة الحكام والرؤساء وخصائصها فضيلة الحكمة وهي تشبه في المجتمع (القوة الناطقة) في النفس الإنسانية.

فكانت الدولة الفاضلة في وظائفها الإنتاج والدفاع والإدارة تشبه النفس الإنسانية في قواها الثلاث الشهوانية والغضبية والناطقة وكل طبقة من الطبقات الاجتماعية الثلاث تمتاز بفضيلة خاصة فطبقة المنتجين فضيلتها التعفف والاعتدال، وطبقة المحاربين فضيلتها الشجاعة والمخاطرة. وطبقة الحكام فضيلتها الحكمة والحزم.

والدولة الفاضلة متى جمعت بين الفضائل الثلاث استطاعت أن تحقق (العدالة) كما تتحقق (الفضيلة) في النفس الإنسانية.

وليست هذه الطبقات منفصلة اجتماعيًا ولكنها مرتبطة وهي في مجموعها تكون وحدة حية فالدولة الفاضلة هي جماعة من أفراد أحرار متساويين يرتبطون فيما بينهم بأواصر الإخوة ويقصد كل منهم إلى تحقيق وظيفته الاجتماعية في ظل طائفة من القوانين العادلة التي تضعها طبقة الحكام وهي طبقة مطبوعة على حب العلم والفلسفة فلا يصدر منها إلا ما هو عادل وفاضل. هذه المدينة الفاضلة لا يغرق أهلها في طلب

الملاذ أو الجاه والشهوة، ولا يسرفون في طلب المال ويعيشون في أسره وأحد دعامتها العدالة.

أرسطو: ولد سنة 384 وتوفي في 322 ق.م، وهو تلميذ أفلاطون.

يقرر أرسطو أن الخير هو السعادة التي هي عبارة عن فاعلية النفس، وللفضيلة نوعان: فضيلة عقلية وأخرى خلقية، يقابلان جانبي النفس:

- الفضائل العقلية فتنشأ نتيجة للتعلم.
- الفضائل الخلقية تتكون بحكم العادة.

ومن واجبات المشرع أن يصلح من شأن مواطنيه ينشئهم على عادات طيبة فنحن نكتسب صفة العدل إذا ما فعلنا أفعالاً عادلة، وقل مثل ذلك في سائر الفضائل، وإذا ما اضطررنا اضطرارًا على اكتساب العادات الطيبة، فسيجيء يوم -في رأي أرسطو- يصبح فيها أداؤنا للأفعال الخيرة مصدرًا لمتعتنا.

والمذهب المشهور الذي يدعو إلى الأخذ بالوسط الذهبي فكل فضيلة هي وسط بين طرفين كل منهما رذيلة، وبرهان ذلك ظاهر من اختياره للفضائل الخلقية فالشجاعة وسط بين الجبن والتهور، والكرم وسط بين الإسراف والتقتير، واعتداد الإنسان بنفسه وسط بين الغرور والذلة، والتواضع وسط بين انزواء الخجل وانعدام الحياء.

ويرى أرسطو أن أسمى الفضائل هي من نصيب الأقلية، لأنها استحالة أن يكون من هذا الطراز عدد كبير في مجتمع ما، فالفضائل الخلقية هنا تعتمد على المكانة الاجتماعية المرتفعة، ولذلك فإن الأخلاق عند أرسطو ترتبط بالسياسة، ولذلك يعد الملكية والأرستقراطية خير أنواع الحكومات، فأبناء الملوك والطبقة الأستقراطية هم ذوي النفوس الكبيرة.

ويوضح أرسطو أن الدولة هي أعلى أنواع الجماعات وتهدف إلى أسمى الغايات، والأسرة تأتي قبل الدولة في الترتيب الزمني، وهي قائمة على العلاقتين الرئيسيتين بين الرجل والمرأة، وإذا اجتمع عدد من الأسر، تكونت القرية، ومن جملة قرى تتكون الدولة، على شرط أن يجيء اجتماعها من سعة النطاق بما يتيح لها أن تكفي نفسها بنفسها،

ومع أن الدول تأتي في الزمن بعد الأسرة، إلا أنها سابقة لها في الفكرة، بل هي سابقة لوجود الفرد نفسه بحكم طبيعة الأمور، مما يكون عليه الشيء حين يتم نموه نسميه بالأمر الطبيعي لذلك الشيء، والجماعة البشرية إذا ما تم تطورها أصبحت دولة.

والفرد لا يستطيع أن يحقق الغاية من وجوده إلا وهو عضو في دولة، يقول أرسطو أن من أقام أساس الدولة كان أكثر الناس فعلاً للخير، لأن الإنسان بغير قانون هو شر صنوف الحيوان والقانون معتمد في وجوده على الدولة، وليست الدولة مجرد جماعة تعين الأفراد على الاتصال وتساعد على منع الجريمة، بل الغاية من الدولة هي الحياة الطيبة، والدولة هي اتحاد أسر وقرى في حياة كاملة تكفي نفسها بنفسها، وبذلك نقصد حياة سعيدة شريفة، أن الجماعة السياسية يتم وجودها من أجل شريف الأفعال، لا لمجرد معيشة الأفراد جنبًا إلى جنب.

يشير أرسطو إلى أن الأسرة هي أول خلية اجتماعية، والحياة الإنسانية تتحقق في الأسرة ومن اجتماع عدة أسر تنشأ القرية وهي وحدة اجتماعية أوسع نطاقًا وتقوم بوظائف أكثر تنوعًا من الأسرة لأن طبيعة تكوينها تسمح بتقسيم العمل، ومن اجتماع عدة قرى تتكون المدينة أو الدولة وهي أكمل الوحدات الاجتماعية وأتمها وأوضحها قصدًا، تكفي نفسها بنفسها وتضمن للأفراد أكمل وسائل العيش وأيسر السبل للحصول على حياة سعيدة فالإنسان حيوان سياسي ومدنى بطبعة وهو أكثر قابلية لحياة الاجتماع من سائر الحيوانات الأخرى وقد اختصته الطبيعة بالنطق واللغة دون سائر الحيوان للتعبير عن الخير والشر لأنه وحده يدرك الخير والشر والعدل والظلم ومثل هذه الاحساسات والمشاعر لا تظهر إلا في وسط جمعي.

وينتهي أرسطو إلى أن الطبيعة هي التي تدفع الناس بصفة غريزية إلى الاجتماع السياسي، وهذا الاجتماع لابد وأن يقوم على القانون وتحقيق العدالة، فليس أقبح من أن يعيش الأفراد بدون قوانين وبدون

عدالة لأن القانون هو قاعدة الاجتماع السياسي، والعدالة ضرورة اجتماعية والأحكام العادلة هي بدورها التي تكون القانون.

ويضع أرسطو الرجل على رأس الأسرة فهو سيدها ورئيسها والرأس المدبر لكل شئونها أما المرأة فتليه في هذه الوظائف ويأتي ترتيبها بعده لأنها أقل عقلا وذكاء.

وينتقد أستاذه أفلاطون في تأييده للمساواة بين الجنسين فليس بصحيح ما يدعيه من أن الطبيعة قد هيأت المرأة لمشاركة الرجل في التربية وفي الوظائف العامة لأنهما مختلفان جوهريًا. ويرى أرسطو أن وظيفتها ينبغي أن تكون مقصورة على تربية الأولاد والعناية بشؤون المنزل فقط ولا ينطوي ذلك على التقليل من شأنها إذ أنها تستطيع أن تقدم للأجيال أجل الخدمات إذا أخلصت في إدارة مملكة المنزل تحت إشراف رب الأسرة. والمرأة لها أرادة ولكنها في درجة أدنى والولد ليس له إلا أرادة ناقصة. أما الرجل فهو كامل الإرادة ولذلك فهو كامل السيادة.

ويعتبر أرسطو الزواج من أقوى دعائم التضامن الاجتماعي وينصح بنظام وحدانية الزوج والزوجة، ويكره التعدد كما يكره الطلاق ويعتبره عامل هدم وتشتيت لعناصر الأسرة.

والأرقاء في نظره هم أدوات الأسرة أو آلاتها الحية وذلك لأن الرقيق هو الذي يقوم بالأعمال الصعبة التي لا يصح للمواطن الكريم الحر أن يقوم بها. فالعبد في نظره هو ذلك الشخص الذي لا يملك نفسه ولا يتمتع بأية حقوق مدنية.

وقد ميز أرسطو بين ثلاث نظم صالحة للحكم:

- حكومة الفرد: وهي التي تمثل حكومة الفرد الواحد بسبب تفوقه في عمله وحكمته، وليس بالضرورة حكما وراثيا.
- حكومة الأقلية من الصفوة: وتمثل حكم الأقلية العادلة الممتازة.
- الحكومة الدستورية: وهي حكومة معتدلة، تتميز بالحرية والمساواة والسير وفق الدستور.

سادسا/ الفكر الاجتماعي عند الرومان القدامى

وضعت اليونان أصول الفكر الاجتماعي والسياسي، وسادت فلسفات السوفسطائيين وسقراط وأفلاطون وأرسطو بناءات فكرية ضخمة. ولقد وجدت بعد الفلسفتين الكبيرتين الإغريقيتين (فلسفة أفلاطون وفلسفة أرسطو) الفلسفة الرواقية فأسهمت في إثراء الحوار الفكري والسياسي بمبادئها عن العيش وفق الطبيعة، وعن العقل الكوني الكلي، وعن قانون الطبيعة العام. ولقد امتدت الفلسفة الرواقية قروناً طوالاً. وكان آخر مراحلها تلك المرحلة التي حملتها فيها من أصل روماني، أو أولئك الذين نزحوا إلى روما على وجه الخصوص.

حقيقة أن مفكري الرومان لم يرتفعوا إلى مكانة أفلاطون وأرسطو ولكنهم كانوا مع ذلك حملة الفلسفة الإغريقية ونشرها في أرجاء العالم. ولا ترجع عظمة روما إلى ما قدمته من فكر وفلسفة بقدر ما ترجع إلى ما حققته من انتصارات ونظم سياسية وإلى ما أسسته من نظام قانوني.

ولقد جاءت الأفكار والمبادئ والنظريات معبرة عن الظروف والملابسات التي واكبت الحضارة الرومانية، فلقد كانت روما في بداية أمرها دولة مدنية ذات نظام يقوم على حكم ملكي تتركز السلطة فيه على يد فئة قليلة من الأسر الأرستقراطية. وحينما تأسست الجمهورية شهدت صراعات طبقية حادة انتهت بانصهار الطبقات في طبقة واحدة هي طبقة المواطنين الرومانيين التي لها حق بالتمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

وحينما استقرت أمور الجمهورية في الداخل، واستتبت أوضاعها، وازدهرت أركانها، اتجهت نحو التوسع الخارجي، وبدأت تضم إليها العديد من المدن الإيطالية، مما مكنها من إقامة الإمبراطورية الرومانية التي تخضع لحكم مركزي. وقد كان على الرومان أن يهتموا بضرورة إرساء قواعد النظام القانوني بصورة علمية دقيقة لكي يتمكنوا من إدارة شئون الإمبراطورية الرومانية.

ولقد كان للفلسفة الرواقية أعظم تأثير في صياغة وتوجيه القانون الروماني، ذلك أن الفلسفة الرواقية

أعلت من قيمة الفرد، واعتبرته عنصراً إنسانياً متميزاً يعيش في مجتمع إنساني شامل، ينعم فيه الأفراد جميعاً بطبيعة مشتركة.

فظهرت فكرة العالمية وما تبعها من أفكار تؤمن بأن كل فرد يتملك عقلاً يمثل جزءا من عقل عام وأشمل يسمى بالعقل الكوني الذي يسيطر على الطبيعة وينظمها، وما يترتب على هذه الفكرة من اشتراك البشر في هذا العقل الكوني من أن يعيشوا معاً في مجتمع عالمي واحد.

لا شك أن الثقافة التي سادت روما في عهدها الزاهر كانت تتكون في معظمها من الأفكار التي أتت من اليونان، فمنذ منتصف القرن الخامس قبل الميلاد تأثر الرومان بالفلسفة اليونانية. ولذلك فلا غرابة أن نجد فلسفة الرومان في خطوطها العريضة محاولة لتطبيق الفلسفة الاجتماعية اليونانية على ظروف الحياة الرومانية.

ذلك أن الرومان كانوا قومًا عمليين ولم تكن عندهم روح النظر الخالص المجرد، ولذلك اقتصروا في الغالب على دراسة التراث الفلسفي بدون أن يضيفوا إليه إلا قليلاً، فيما يخص النظريات الخاصة بالدولة والمجتمع والنظم القضائية والسياسية.

لوكريوس Lucrttus (99-55ق.م):

وهو من أكثر ممثلي المذهب الابيقوري عند الرومان، ويعتبر من أكبر المفكرين الرومان جده وأصالة وقد اعترف لوكريوس أنه تلميذ الابيقورسي الذي نحا في فلسفته منحى عقليًا، ويعتبر لوكريوس من أوائل الباحثين في نظرية النشوء والارتقاء، واستطاع أن يصوغ نظرية عن التطور الاجتماعي والنشوء والارتقاء وتحدث في نظريتة عن النضال من أجل المعيشة وبقاء الأصلح.

والمذهب الابيقوري مؤسس على نزعة عقلية وتطوريه تزيد عن الحد اللازم الذي كان يقبله الرومان، على حين أن المذهب الرواقي وجد صدى في نفوسهم لأنه لم يكن قائمًا على التزمت العقلي الذي كان سائد عند الابيقوربين. وهناك سبب اجتماعي آخر نجد فيه السر في اتجاه الرومان إلى الرواقية أكثر من اتجاههم إلى الابيقورية، وهو أن كلاً من الرواقية والابيقورية وأن كانت قد أغفلت البحث الفلسفي النظري الخالص واتجهت نحو البحث في الاخلاق والفضيلة، إلا أن الرواقية قد اتجهت نحو التقشف والزهد في فترة سادت فيها هذه النزعة عند الرومان بعد حياة مليئة بالسعي وراء اللذات والشهوات والمفاسد، واستمرت تسيطر على الشعب الروماني واتجه بسبب ما تأتي عنها من شرور إلى الزهد والتقشف.

ثم ظهرت المسيحية مؤكدة لهذا الاتجاه فزادته قوة وصلابة على حين نادت الابيقورية بتحقيق اللذة الروحية والحسية وذلك باستخدام العقل والمنطق فالعقل بمنطقه إنما يؤدي بنا إلى طمأنينة داخلية وروحية تؤدي إلى هذه السعادة المنشودة. وإذا تمسك الابيقوريون بالعقل والمنطق إنما أدى ذلك إلى بعدهم عن الدين واحتقارهم لشأنه لأن الدين يقوم على التسليم والخضوع والنقل أكثر مما يقوم على العقل والمنطق ومن هنا حاربها كثير من الرومان سواء في ذلك المنتمون إلى الدين الوثني أو إلى المسيحية بعد ظهور هذا الدين عند الرومان، لاسيما وأن الابيقوريين كانوا يحملون الدين مسئولية الشرور التي انتشرت في العالم، ومن ثم كان الابيقوريون من أكبر أعداء الدين المسيحي، وبالتالي لم يقدر للابيقورية من الانتشار في الوسط الروماني.

شيشرون Cicero (106- 43 ق. م)

ولد ماركوس توليوس شيشترون Marcus Tullius Cicero لأب من طبقة الفرسان ميسور الحال ومعروف في مدينة اربينوم الإقليمية جنوب شرق مدينة روما، وذلك في 3 يناير 106 ق. م وكان أبوه ذكياً وطموحاً وحرص على تعليم ابنه (ماركوس) وأخيه (كونيتوس) تعليما ممتازاً في الخطابة والفلسفة. إذ أرسلهما إلى روما ثم إلى بلاد الإغريق. وأدى (شيشرون) الخدمة العسكرية عام 90- 89 ق.م تحت قيادة والد (بومبي) الأكبر. وشغف (شيشرون) جداً بالقراءة والدراسة وانشغل بهما عن مباهج روما، إذ كان يحلم بأن يلعب دوراً بارزاً في الحياة العامة. ولعل صاحب أكبر أثر على (شيشرون) من حيث تعلم الخطابة هو

الخطيب الروديسي(مولو) الذي كان يقيم آنذاك في روما وعندما كان (شيشرون) في الثامنة عشرة من عمره، حيث أن زار روما (فيلو) الفيلسوف ورئيس الأكاديمية الأفلاطونية الجديدة في أثينا، وقد لازم تأثير هذا الفيلسوف (شيشرون) طوال حياته.

ولما عاد من بلاد اليونان، انتخب حاكماً مالياً عام 75 ق. م لمدة سنة في غرب صقلية، حيث فاز بثقة الصقليين. ومن ثم صار الخطيب الأول في روما.

وفي عام 66 ق. م اختير (شيشرون) حاكماً قضائياً، كما انتخب قنصلاً عاماً عام 63 ق. م وقد درس (شيشرون) القانون في روما، والفلسفة في اليونان. وتولى عدة مناصب في الدولة، فقد نهج (شيشرون) منهج (أفلاطون) في كتاباته، وقد أقتفى (شيشرون) في تفكيره الاجتماعي أثر أفلاطون رسمه لجمهورية مثالية فاضلة، ولكنه في نفس الوقت لم يضع نظاماً عاماً لهذه المدينة الفاضلة، إلا أنه أوضح المساوئ التي تترتب على سيادة الفوضى والاضطراب والمشكلات الاجتماعية في المجتمع. كما تأثر شيشرون برأي (أرسطو) الذي يقول بأن المجتمع يرجع إلى غريزة الإنسان الاجتماعية أكثر من تأثره بفكرة كون المجتمع يقوم نتيجة الشعور الإنساني بالضعف إذا عاش في عزلة عن أقاربه وأبناء جنسه، بالإضافة إلى ما يشعر به من قوة، وما يعود عليه من فوائد نتيجة لاجتماعه بالأفراد في المجتمع.

وقد أورد شيشرون فلسفته السياسية في عملين هما (الجمهورية) و(القوانين) الذين تأثر فيهما بأفلاطون شكلاً ومضموناً. وتطرح المحاولة الأولى سؤالاً حول نظم الحكم الأمثل والمواطن الأفضل. وفي هذا يفضل (شيشرون) نظاماً يجمع عناصر من أشكال الحكم الرئيسية والتقليدية المعروفة وهي الحكم الفردي وحكم الأوليجاركية (الأقلية) والحكم الديمقراطي. وتعكس مناقشته الأحوال السياسية المضطربة في عصره وتتطلع إلى مصلح يمكن أن يعالج هذه الأمراض السياسية المتوطنة في النظام الروماني.

ولعل أهم قيمة خلفها هذا المؤلف للأجيال التالية هي التأكيد على حقوق الإنسان وفكرة الأخوة البشرية التي استقاها (شيشرون) من الفلسفة الرواقية. كما يتضح في هذا المحاورة أنه قد نحا نحو (أفلاطون) في قيام مدينة فاضلة ترتكز على فكرة العدالة. ونقل في كتابه تلك الصورة الشيقة لتعاليم (أفلاطون) واستعار النظريات المتعلقة بأشكال الحكومات وتعاقبها. كما تحتل فكرة العدالة محوراً أساسياً في فلسفته السياسية.

ويرى أن الدولة سواء كانت ديمقراطية أو أريستوقراطية أو ملكية فهي دولة صالحة بشرط تحقيق العدالة، كما يرى أن نشأة المجتمع ترجع إلى كون الإنسان مدني بطبعه، وأن الصداقة وتشابه الأفراد من العوامل المكونة للحياة الاجتماعية التي هي عبارة عن إتحاد مصالح الناس والرغبة المشتركة في العيش في سلام. وهو يرى أن الأمر الذي يحول بين الناس وبين التساوي بغيرهم ليس إلا مزيجاً من الخطأ وسوء العادات وزيف الآراء، وأن للناس جميعاً –أيا كان جنسهم– نفس القدرة على اكتساب الخبرات التي يكتسبها غيرهم وأنهم جميعاً متساوون في القدرة على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ. وعلى هذا يرى ضرورة أن تسوي الدولة بين الناس في مقومات شخصياتهم النفسية، والمساواة عنده حاجة معنوية أكثر منها حقيقة.

ويقسم (شيشرون) الحكومات إلى ملكية وأرستوقراطية وديمقراطية ويؤمن بالدورة التاريخية لتطور الدساتير، ويعتقد أن الحكومات عرضة دائماً للفساد والاضمحلال. فالحكومة الملكية تتحول إلى استبدادية، والأرستوقراطية تتحول إلى اوليجاركية، والديمقراطية إلى حكومة رعاع.

ويؤكد (شيشرون) بأن الأشكال الثلاثة للحكومة (الملكية، والأرستوقراطية، والديمقراطية) تكون سيئة إذا كانت (نقية) وأنه يجب التوفيق بينها بقوة ضمن الجمهورية. ويظهر مفهوم الدور المدني للمواطن وأهمية هذا الدور أنه خدمة الجمهورية والوطن هي (حالة عقلية) تؤمن من قبل الحكام والمحكومين صفة الدساتير.

واهتم شيشرون بالقانون ويعرف الدولة بأنها (مجتمع القانون) كما يربط الحكومة دائماً برباط قانوني، والقانون السليم عنده هو الذي يتوافق مع العقل ومع الطبيعة، والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتميز بالعقل، ومن ثم فيجب أن يكون ملتزما بالقانون. وفي ضوء القانون يتمتع الناس بالمساواة. غير أن

المساواة عند (شيشرون) لا يقصد بها الديمقراطية السياسية، إذ هي مساواة معنوية أكثر منها حقيقة، لأن معناها أن لكل إنسان الحق في قدر محدد من الكرامة الإنسانية والاحترام بوصفه بشراً يملك العقل والطبيعة الاجتماعية.

والقانون عند (شيشرون) متعادل مع العقل، إذ العقل متماثل مع الطبيعة، كما أن الطبيعة ذات نمط عقلي. والعقل الإنساني والطبيعة ذاتها، نابعان عن قوة أعلى. هي القوة الإلهية السامية. ومن ثم يصبح للقانون صفات الكلية والعالمية والثبات والأبدية. ولهذا يرى (شيشرون) أنه من الخطأ تغيير هذا القانون، أو إسقاط جزء من أجزائه، أو تشويهه أو التقليل من أهميته.

ويعالج (شيشرون) في مؤلفه عن (القوانين) القانون الطبيعي والقانون الإلهي، وينظر شيشرون إلى القانون الطبيعي على أنه يمهد لجميع القوانين، لأنه من وحي الطبيعة ومن وضع الآلهة. وتنطوي مبادئ هذا القانون على الحرية والمساواة وتحقيق العدالة. وما دام هذا القانون قد صدر عن الآلهة، أودع في قلوب البشر جميعاً، فهو قانون عام مستقل عن الزمان والمكان، ويجب أن تخضع له جميع الدول. ويستدل على القانون الطبيعي بأن الكون ليس له سوى خالق واحد هو الإله، ولن يكون لهذا الإله سوى قانون واحد يسري على جميع الأفراد على السواء. ففي ظل هذا القانون يتساوى جميع الأفراد.

آمن شيشرون بالمساواة بين الناس بالاستناد إلى قانون الطبيعة، وأن الناس متماثلون في النوع، ويتميزون بتمتعهم بنعمة العقل الذي يرفعهم عن بقية الحيوانات.

ويرجع الفضل إلى (شيشرون) في تفسير فلسفة الرواقيين عن القانون الطبيعي. وتقوم فكرة القانون الطبيعي على الاعتراف بوجود قانون عام للطبيعة، وأن على الأشياء أن تتوافق معه وينبثق هذا القانون عن الحكمة الإلهية للعالم ومن الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر.

وفي هذا يخالف نظرية (أرسطو) التي تقرر تفاوت الأفراد. فهو يرى أن الدولة لا يمكن أن تستمر إلا إذا اعترفت بالالتزامات المتبادلة، وبحقوق الأفراد جميعاً، فالدولة ليست إلا مجتمعاً أخلاقياً ولهذا يطلق على الدولة اسم "ثروة الشعب". وعليه يرى شيشرون أن السلطة مستمدة من الشعب، وأن الحاكم لا يمارسها إلا استناداً إلى القانون، وأن الغاية المبررة لوجود هذه السلطة غاية أخلاقية. أي أن الدولة نشأت نشأة طبيعية نتيجة لغريزة الإنسان الاجتماعية. وهذا يتمشى مع فكرة الرواقيين في الدولة، ويختلف مع الأبيقوريين الذين كانوا يرجعون نشأة الدولة إلى رغبة الفرد في الاطمئنان على مصالحه الشخصية، ويتجاهلون العوامل الطبيعية. كما يختلف مع الرواقيين في مواضع من أهمها أنه يؤمن بأن الدولة هيئة سياسية تتميز عن المجتمع بصفة عامة، وأنه يفرق بين الدولة والحكومة، ويجعل السلطة السياسية للشعب المكون للحكومة. ويرى أن الحكومة تمارس هذه السلطة وكالة عن الشعب.

وكان شيشرون يميل نحو رأي أرسطو القائل بأن المجتمع يرجع إلى غريزة الإنسان الاجتماعية أكثر من ميله للرأي الأبيقوري الذي يذهب إلى أن المجتمع يقوم بسبب ما يشعر به الإنسان من ضعف إذا عاش في عزلة إلى جانب ما يشعر به من فوائد تعود عليه من الاجتماع.

ذلك أنه يعترف بما للحياة الاجتماعية من مزايا ضخمة تعود على الفرد، إنما ننكر في الآن نفسه أن نعترف بأن هذه المزايا وحدها تكون الأسس التي يقوم عليها المجتمع. ثم إنه يوافق أرسطو إذ بين أن الصداقة وتشابه الأفراد في العقلية إنما تعتبران عاملين في تكوين أسس الحياة الاجتماعية وهو صاحب التعريف المشهور من أن المجتمع جمع من الناس اتحدت مصالحهم ووافقوا أن يعيشوا سوياً تحت قانون واحد.

لوسيوس سنيكا Lucius Senica (3 ق.م- 65م)

ولد (لوسيوس انايوس سنيكا) بمدينة طراطبة عاما 3 ق. م من أسرة رومانية على قسط كبير من الغنى واليسار. مال منذ نعومة أظافره إلى الفلسفة، فقصد روما وتلقى بها دروسه الأولى على أعلام الفيثاغورثية وتشبع بها إلى حد أنه فضل حياة العزلة والفلسفة، غير أنه مال إلى المحاماة فاشتغل به حينا. وتولى أحد المناصب القضائية، ووقع في مؤامرة سياسية، فحكم عليه بالإعدام. نصحه (نيرون) بأن ينتحر جرياً على

التقاليد الرومانية المتعارف عليها، وكان ذلك عام 65 أو 66م.

شاهد الإمبراطورية الرومانية وهي في حالة انهيار وفساد اجتماعي وسياسي وقد اتسمت فلسفته بالتشاؤم واليأس في نظرته للحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك بتأثير الظروف الاجتماعية والسياسية التي عاشها.

ويرجع إليه الفضل في إحياء فكرة العصر الذهبي Golden Age والتي ظهرت في الفلسفة الإغريقية والتي مؤداها أن الإنسان كان يعيش حياة زاهرة لا يخضع فيها لأي سلطان إلا سلطة العقل، كما كان الناس متساوين إذا لم يكن عنصر الملكية الفردية قد دخل في نظام الحياة الاجتماعية بعد، ومن ثم لم تكن ثمة تفرقة ترجع إلى الثروة، ويرى سنيكا أن السبب الرئيسي في القضاء على هذا العصر الذهبي هو ظهور مبدأ الملكية الفردية.

فعندما عرف الناس الملكية الفردية نشأ الصراع وسادت الشرور والأخلاق الفاسدة وقد تتطلب هذا إنشاء نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية تخفف من حدة الصراع وتنظم علاقات الناس. كما تطلب ذلك ظهور القانون.

وأخص ما اشتهر به (سنيكا) هو مهاجمته العنيفة لنظام الرق الذي كان سائداً سيادة قوية في بيئته، بل وفي أثينا من قبل روما، حتى أن (أفلاطون) و(أرسطو) قد أباحاه. وكان دليل (سنيكا) على صحة نظريته هو أنه لم يخضع للرق من الإنسان إلا الجزء الحيواني فيه أما القسم النبيل الخالد وهو (النفس) فقد ظل حراً طليقاً ليس للسيد عليه أي سلطان.

وتبدو مفاهيمه منسجمة بالتأكيد مع الآداب الرواقية. الناس سواسية ضد الرق والشرور كلها سببها الأهواء البشرية، ودور الملك هو تمجيد الحكمة بتحقيق النظام والاستقرار.

ومن ناحية أخرى، فقد أقر (سنيكا) نظام الحكم المطلق، ويرى أن السياسة لم تعد تصلح لأن تكون وظيفة الرجل الفاضل، لأن المجتمع صار فاسداً، والرجل الفاضل في مثل هذا الحال لا يتمكن من إفادة المجتمع.

واصطبغت فلسفة (سنيكا) ونظرته للحكم بالصبغة التشاؤمية، ووصل به الحد إلى الدعوة إلى تأييد الحكم المطلق الذي اعتبره أفضل من حكم الجماهير، لأن هذه الجماهير تتصف بالفساد والشرور وسيكون حكمها أقصى من الحكم المطلق. ويرى بأن المجتمع وصل إلى مرحلة من الفساد والقسوة بحيث لم يعد التساؤل يدور حول أحقية الحكم وإنما أصبح يدور حول من يكون الطاغية. وبهذا يطالب الناس بالابتعاد عن الحياة السياسية لأنها تفسد الإنسان الصالح وتقضي على الخير في نفسه. ويطالبه القيام بالوظائف التي تؤدي خدمات اجتماعية غير مرتبطة بالسلطة.

ومع أن (سنيكا) يؤمن بم آمن به (شيشرون) من قبل بالعقل الكوني وبمغزاه الإلهي، ويلتمس مستويات الخير والحكمة من تلك الطبيعة الكونية الإلهية إلا أنه يختلف معه اختلافاً أساسيا فبينما كان (شيشرون) يؤمن بأن الازدهار الذي حققته روما في عصر الجمهورية قد يستعاد في يوم من الأيام، ذهب (سنيكا) إلى أن هذا الوهم قد انقضى وأن روما قد سقطت على عكس ما يتمناه (شيشرون) في أحضان الشيخوخة والفساد. ويدعو (سنيكا) إلى الابتعاد عن السياسة، وهجر الوظائف السياسية، لأن احتراف السياسة لا يعود على الرجل الصالح إلا بالقضاء على ينبوع الخير في نفسه، فينقلب إلى إنسان كاذب خداع يتملق الحكام أو ينقلب حاكماً طاغية يبطش بالناس، ويقضي على كل أسباب المعرفة في نفوسهم. إلا أن هذا لا يعني أنه على الرجل الحكيم أن ينزوي بالانسحاب من المجتمع الذي يعيش فيه. فلقد أصر على الدعوة إلى قيام الرجل الصالح بواجبه المعنوي، وذلك بأن يقدم خدماته إلى الجماهير في أي صورة دون أن يطلب منصباً من مناصب الدولة، ولا عملاً ذا طابع سياسي.

ماركوس أوريليوس Marcous Awrelius

ولد ماركوس أوريليوس (مارك أوريل) عام 121م في روما عن أسرة عريقة توفي والده وهو لا يزال

صبياً فكفلته أمه بالتربية والتثقيف، وعلمته وعهدت به إلى أفضل الأساتذة والمربين. وحينما شب ظهرت لديه نزعة عارمة نحو التقشف والزهد والابتعاد عن زينة الدنيا وبهارجها. ولعل هذه النزعة قد أتته نتيجة إطلاعه على كتابات الرواقيين وأفلاطون وأبكثيتوس. ولذلك نراه يذكر بالوفاء والتقدير هؤلاء الذين ساهموا في تربيته دخل وهو صبي في معية الإمبراطور (أنطونيوس) ومنحه لقبه معه . فلما مات (أنطونيوس) نصب (ماركوس اوريليوس) إمبراطوراً. وكان ذلك في عام 161 م. وكان عصره حافلا بالفتن والثورات وهجمات البرابرة. فقضي شطراً كبيراً من حياته في قيادة الجيوش والإشراف عليها وخوض غمار الحروب بعيداً عن وطنه حتى مات في فينا عام 180 م.

كان نصيراً للرحمة والعدالة وحكيما في تصرفاته. وكان هذا الإمبراطور الفيلسوف متديناً أبعد حدود التدين، دعا إلى تدعيم الجامعة الإنسانية التي تدعو إليها الرواقية، فيقول أن الناس جميعا متساوون ولهم من العقل أنصبة متساوية، وهم من أجل ذلك ينزعون إلى الاجتماع. فيجب على الناس، بحسب قانون الطبيعة، أن يتعانوا في سبيل العمل المنتج المثمر والخير الأسمى بدون النظر إلى الاختلاف في اللون أو في البيئة، لأنهم متفقون في جوهر العقل.

وقد عرض أوريليوس للصفات التي ينبغي أن تتوافر في الحاكم الإمبراطوري ومنها:

- أن يكبح جماح نفسه وأن يسيطر على شهواته ونزواته.
- أن يكون متواضعاً حليماً.
- أن يؤدي شئون الحكم بنفسه.
- ألا يتجاوز في أفعاله أو في أقواله.
- ألا يستمع الأخبار من الدساسين والوشاة.
- أن ينكب على العلم والتحصيل وأن يتخذ من الأساتذة الأجلاء مرشدين له.
- أن يتمرس بالحكمة، وأن يتأمل في الكون وأن يتفلسف في الاتجاه والفكر.
- أن يبتعد عن أسلوب الطغاة وعن تفكيرهم فضلاً عن أعمالهم.
- ألا يقول ما لن ينفذه، وألا يعد بما لا يستطيع تحقيقه.
- ألا يكترث بنقد الآخرين، وأن يصحح من أخطائه كما تتراءى له وللناس.
- أن يكون محباً للعدالة وللحقيقة وللخير وللمعرفة وللحرية.